دراسة وتقييم تجربة المناولة الصناعية في الجزائر

Study and evaluation of the experience of industrial handling in Algeria

بوخرص عبد العزيز[1]♦، صكري أيوب[2]، نشاد عزالدين [3]

[1]جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)، Azizboukh192@gmail.com

[2]المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)، a.sakri@cu-elbayadh.dz

[3]جامعة خميس مليانة (الجزائر)، azdnech120@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/03/24 تاريخ القبول: 2023/04/20 تاريخ النشر: 2023/11/05

الملخص: (في حدود 150 كلمة)

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة أحد أهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية في وقتنا الحالي، وهو المناولة كأسلوب حديث لتطوير النسيج الصناعي، فهي إحدى الخيارات المثلى لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإسراع في وتيرة نموها وتحسين مردوديتها، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلد، كما هدفت الدراسة لتحليل واقع المناولة الصناعية في الجزائر، وإلقاء الضوء على مختلف التحديات التي تقف أمام ترقيتها وانتشارها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المناولة الصناعية في الجزائر لازالت متأخرة جداً، وتعاني من عديد المشاكل رغم النية الواضحة من طرق الدولة الجزائرية لتبني هذه الإستراتيجية، وهي بحاجة لتوفير مقاربة متميزة من التشريعيات والآليات والسبل لترقيتها من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية للبلد.

الكلمات المفتاحية: المناولة، المناولة الصناعية، المؤسسات المناولة، الجزائر.

Abstract:

This study aimed to address one of the most important topics on the economic scene at the present time, which is handling as a modern method for developing the industrial fabric, as it is one of the best options to intensify the fabric of small and medium enterprises and accelerate the pace of their growth and improve their profitability, thus promoting the economic development of the country, and the study also aimed to analyze the reality of industrial handling in Algeria, and shed light on the various challenges that stand in front of its promotion and spread.

The study reached a set of results, the most important of which is that industrial subcontracting in Algeria is still very late, and suffers from many problems despite the clear intention of the Algerian state's ways to adopt this strategy, and it needs to provide a distinct approach of legislation, mechanisms and ways to upgrade it in order to promote the socio-economic development of the country.

Keywords: Handling, Industrial Handling, Handling Enterprises, Algeria.

♦ المؤلف المرسل.

المقدمة

تعد المناولة من أهم الآليات والاستراتيجيات الحديثة في تحقيق التنمية الصناعية لدى الدول المتقدمة، فقد أحرزت المؤسسات الاقتصادية التي تبنت هذا النهج تقدماً ملحوظاً على جميع المستويات، حيث تمكن هذه الأخيرة من تنظيم إنتاجها وتحقيق تقسيم العمل والتخصص، الأمر الذي أدى إلى زيادة قدرتها التنافسية محلياً وعالمياً،

ورغم توفر الصناعة الجزائرية على الكثير من مقومات النجاح، إلاّ أن دورها لا يزال محدوداً جداً سواء في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية، وهذا راجع لعدة مشاكل، لعل أهمها ضعف التنسيق في مجالات الإنتاج والتسويق بالنسبة لمؤسساتها الصناعية، وهو ما يستدعي البحث عن الآليات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق هذا التكتل والتنسيق، وتعد المناولة والشراكة الصناعية من بين هذه الاستراتيجيات التي تساعد على تفعيل علاقة التكامل والتشابك بين الوحدات الإنتاجية في المجال الصناعي.

مشكلة البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تبيان دور المناولة الصناعية في ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، محاولين الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المناولة الصناعية في ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

أهمية الدراسة:

انطلاقا من مشكلة البحث يمكن إبراز أهميته من خلال الدور الكبير الذي تلعبه المناولة الصناعية على الصعيد العالمي، كونها تعد من بين الاستراتيجيات الناجعة لتطوير الأداء المالي والإنتاجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هدف الدراسة :

على ضوء الإشكالية المطروحة، نهدف من خلال بحثنا بشكل رئيسي إلى دراسة وتحليل واقع النشاط الفعلي للمناولة الصناعية في الجزائر، ودورها في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نسعى لتحقيق جملة من الأهداف كما يلي:

- تقديم تأصيل نظري مختصر لموضوع المناولة الصناعية؛
- التعرض بالدراسة والتحليل لمراحل تطور المناولة الصناعية في الجزائر؛
- التعرض بالدراسة والتحليل لتجربة الجزائر في مجال المناولة الصناعية.

منهجية الدراسة :

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة إشكالية هذا الموضوع من خلال تغطية المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمناولة الصناعية؛
- المحور الثاني: مراحل تطور المناولة الصناعية في الجزائر؛
- المحور الثالث: دراسة تجربة الجزائر في مجال المناولة الصناعية.

1. الإطار المفاهيمي للمناولة الصناعية

يتسع نشاط المناولة الصناعية في الدول المتقدمة، ليغطي بذلك نسبة كبيرة من إنتاجها الصناعي، فهي تفوق 15% في دول الاتحاد الأوروبي، 35% في في أميركا، و 56% في اليابان، فالدول المتقدمة أولت أهمية بالغة للمناولة الصناعية ضمن برامجها واستراتيجياتها، باعتبارها وسيلة فعّالة لتكثيف النسيج الصناعي، من خلال بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لها مساهمة كبيرة في تقوية هيكل الاقتصاد، ففي اليابان مثلا توجد ستة ملاين (6.000.000) مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وفي فرنسا هناك مليونين وستمائة ألف (2.600.000) مؤسسة صغيرة ومتوسطة حسب إحصاءات في أواخر سنة 2003، ونفس هذه الإحصاءات تشير إلى ما بين 70% و 80% من هذه المؤسسات هي عبارة عن مؤسسات مناولة، فقد كان للمناولة دور مهم في تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل إنتاجها، وتنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية ورفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية من خلال تخفيض نسبة البطالة وزيادة فرص التشغيل، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية تسمح بالاندماج شيئاً فشيئاً في الاقتصاد العالمي. (منصوري، 2010، ص: 09)

1.1. مفهوم المناولة الصناعية

هناك عدة تعاريف للمناولة الصناعية، حيث لا يوجد هناك اتفاق من طرف الكتاب والباحثين على تعريف واحد، وفيما يلي نورد بعضاً منهاً:

- تعرف المناولة بأنها: "عقد عن طريقه تقوم المؤسسة المسماة الآمرة (Donneur D'ordre)، بالتعهد لمؤسسة أخرى بمنتجات نصف مصنعة من أجل ان تقوم ببعض العمليات، قبل أن تقوم بردها". (Martinet, 2000, P: 152)
- كما تُعرف المناولة الصناعية على أنها: " عبارة عن عقد باطني (عقد فرعي) يعطي لشركة ما حاصلة على عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة ما تسمى "صاحبة الشغل " بتكليف شركة أو جهة أخرى تسمى (المتعاقد من الباطن)، بتنفيذ جزء من هذا العقد أو كله. (علالي، عراب، 2013، ص: 05)

- وفي تعريف آخر للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: المناولة الصناعية هي: " كل علاقة تعاقد يتم إبرامها لفترة محدودة أو غير محدودة بين طرفين أو أكثر في مراحل الإنتاج (تصميم، دراسة، صناعة منتجات وسيطة، صناعة نهائية...الخ) والتسويق والصيانة في إطار مجموعة من الشروط ملزمة لطرفي العقد خدمة لمصالحهما المتبادلة ".(المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين)
- أما المشرع الجزائري فقد عرّف المناولة الصناعية في الجريدة الرسمية رقم 25 الصادرة بتاريخ 02 ماي 2018 والمتعلقة بالإعفاءات الجمركية للمؤسسة المناولة حسب المادة 20 على النحو الأتي: (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2018، ص: 15)
- **المناولة:** هي العملية التي من خلالها تعهد" المؤسسة الآمرة " إلى المؤسسة الأخرى "المناول أو المتلقية الأوامر " وتحت مسؤولياتها تنفيذ كل أو جزء من عقد المناولة التي يقوم مقام الاعتماد.
- **المناولة المعتمدة:** كل مناول يربطه عقد مناولة مع الأمر .
- **المؤسسة الآمرة:** مؤسسة صناعية تعهد لمؤسسة أخرى تسمى المناول ،بانجاز عملية أو عدة عمليات-الإنتاج أطقم أو أطقم فرعية موجهة للمنتجات والتجهيزات التابعة للصناعات المشار إليها.
- **المناول أو متلقي الأوامر:** كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري تكلف من قبل مؤسسة أمرة بانجاز عملية أو عدة عمليات لإنتاج أطقم أو أطقم فرعية موجهة للمنتجات أو التجهيزات التابعة للصناعات المشار إليها.
- انطلاقاً من هذا التعاريف التي تصب في نفس السيّاق يمكن تقديم تعريف شامل تتمحور حوله كافة التعاريف السابقة، فالمناولة الصناعية هي: " جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم منشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر(تسمى منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة) متخصصة لانجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا و ملزم للطرفين ". (بن ظافر، 2000، ص: 10)

2.1. أشكال المناولة الصناعية: تتعدد أشكال المناولة الصناعة، نوردها فيما يلي: (عزيرو، 2013، ص ص: 5-7)

أ. مناولة القدرة (La sous-traitance de capacité): في هذا النوع من المناولة يجد الآمر بالأعمال نفسه أمام تزايد طلب مناسباتي أو دائم لكنه لا يستطيع تلبيته، بسبب ضعف قدرته الإنتاجية أو ضعف تجهيزاته، وفي هذه الحالة يواجه وضعين.

- **الحالة الأولى:** إما القيام بالعملية بمفرده متحملا مختلف المتطلبات المالية وتقنية، إلى جانب المحافظة على الآجال.

- **الحالة الثانية**: الاعتماد على مناولين مؤهلين ماليا واقتصاديا، ويتوفر الآمر بالأعمال على جميع المعطيات التقنية للمنتج، ومنح هذه المعطيات إلى المناول الذي يتوفر على قدرة إنتاجية غير مستغلة تسمح لهذا الأخير بصناعة منتج يتوفر على جميع المواصفات التي يمليها صاحب الطلب.

ب. المناولة الصناعية المتخصصة (La sous-traitance de spécialité) : الحالة يتوفر المناول على كفاءات مميزة أو خاصة، عمل على تطويرها ومنحته خبرة كبيرة أو معرفة في ميدان من الميادين يجري البحث عنها، سواء كان هذا المناول يمتلك تجهيزات مختصة يستطيع بواسطتها القيام بالمعالجة أو الإنتاج أو يقوم بإنجاز أعمالا خاصة.

تلجأ المؤسسات صاحبة الأعمال إلى التعاقد مع هذه المؤسسات المتخصصة لعدم قدرتها أو عدم رغبتها في الاستثمار في الوسائل اللازمة، أو كذلك لعدم توفرها على البيانات المؤهلة والمنافسة.

ج. المناولة الصناعية لإعادة التوطين (La sous-traitance de delocalization) : هذا النوع ينتسب إلى مناولة القدرة بحيث نجد منتج في بلد ذو كلفة إنتاجية عالية يقوم بتحويل تصنيع منتج معين أو عنصر من عناصر الإنتاج إلى بلد تكون فيه تكلفة الإنتاج منخفضة، وهنا يجد المناول نفسه تحت الرقابة التامة لصاحب الأمر الذي في غالب الأحيان يقوم بتزويده بالمواد الأولية، ويحدد خصائص المنتج، وفي هذه الحالة يصبح المناول ملحقا بصاحب الأمر.

د. المناولة الصناعية المناسباتية (La sous-traitance occasionnelle) : صاحب الأمر هنا يطلب من المناول إنجاز عمل معين أو إنتاج خاص في إطار عقد صفقة أو حالة خاصة بطلب في مناسبة معينة.

هـ. المناولة الصناعية الخدماتية (La sous-traitance de service) : إن المحيط أو البيئة التي توجد فيها المؤسسة تحتم عليها الاستجابة للتغيرات المتعددة والمتنوعة التي تطرأ على تشريعات العمل، التجارة، التسيير المالي والمحاسبة، الإعلام الآلي، البيئة، النقل، التأمينات، الجمارك، التغليف، الجباية... الخ، وقد لا تتمكن المؤسسة من القيام بمثل هذه الأعمال بمفردها، فتضطر إلى اللجوء إلى مكاتب خبرة أو مؤسسات مختصة مناولة تقترح خدمات تكون شاملة، وفي هذا النوع من المناولة يتم التركيز على النشاط الفعلي للإنتاج، غير أن الصناعيين يلجؤون في بعض الأحيان إلى المناولة الصناعية.

و. المناولة الصناعية العادية (La sous-traitance habituelle) : بعض المنتجات الصناعية تصنع مكوناتها من طرف مناولين اختصاصيين بصفة معتادة ودائمة ولمدة طويلة، وكمثال على ذلك صناعة السيارات التي تقوم بمناولة جزء من مكوناتها (محركات، عجلات...الخ). في المستقبل هذه العلاقة الدائمة بين هذه المؤسسات بحكم ديمومتها تتحول من مجرد علاقة بين آمر بالأعمال ومناول، يقوم بتنفيذ طلبات الآمر، إلى شراكة، بحيث يصبح الشركاء متساوون ويتعاونون جميعا من أجل إنتاج المنتج النهائي وهو في المثال السابق السيارة.

على الرغم من أن للمناولة الصناعية أهمية بالغة خاصة لدى الدول المتقدمة، وبالرغم مما حققته هذه الأخيرة مزايا عديدة للمؤسسة، إلاّ أن هناك مجموعة من المخاطر التي يمكن أن تؤثر من خلالها سلباً على المؤسسة، نذكر منها: (غلاب، 2012، ص ص: 84-85)

- احتمال ارتفاع تكلفة المناولة على التكلفة الداخلية لإنتاج المنتج الوسيط، واحتمال ارتفاع التكاليف المتعلقة بالمراقبة التي تمارسها المؤسسات التي تعطي الأوامر، للتأكد من مدى مطابقة الإنتاج الذي تمت مناولته للتوجيهات المحددة في العقد وفي دفتر الشروط؛
- ظهور التكاليف الخفية والتي عادة ما تتعلق بتكاليف الدخول في علاقات مناولة؛
- إمكانية إطلاع المؤسسة المناولة على خصوصيات الإنتاج للمؤسسة الآمرة، واستخدام ذلك لاحقاً للمصلحة الخاصة أو لصالح شركاء جدد منافسين؛
- فقدان المؤسسة للمهارة الصناعية، صعوبة التحكم في آجال التنفيذ وفقدان التعلم التكنولوجي؛
- قد ينشأ عن عمليات المناولة الصناعية مشاكل اجتماعية، كالإضرابات بسبب تخلي المؤسسة المقدمة للأوامر عن الأفراد القائمين على النشاط الذي تتم مناولته؛
- قد تنشأ علاقة تبعية بين المناول والمؤسسة المقدمة للأوامر، وذلك يف حال كون المناول هو المؤسسة الوحيدة التي تملك الخبرات والكفاءات اللازمة للإنجاز نشاط معين؛
- يمكن للمؤسسة المقدمة للأوامر تحمل أعباء إضافية ناتجة عن وضع آليات رقابية للتأكد من مطابقة المنتج للمواصفات المحددة في العقد.

2. مراحل تطور المناولة الصناعية في الجزائر

بالنظر إلى المحطات التاريخية المتعلقة بتطور مفهوم المناولة في الجزائر، نجده قد مرّ بمجموعة من المراحل التي لم تحقق تقدماً مقبولاً على أرض الواقع إذا ما قورنت بالأشواط المتقدمة التي حققتها للمناولة في البلدان الصناعية.

1.2. المرحلة الأولى: للفترة ما بين (1988_1963)

إن المناولة في الجزائر وخلال هذه الفترة (1988_1963)، لم باهتمام السلطات العمومية نظراً لطبيعة النظام الاقتصادي القائم آنذاك، والذي لم يسمح ببروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة، غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة، وهذا رغم إشارة التقدير التمهيدي للمخطط الرباعي (– 1974 1977) إلى الدور الذي تلعبه المناولة باعتبارها أسلوب هام في تحقيق الانسجام في عملية تصنيع السلع التجهيزية والسلع التحويلية، كما تناول القانون المدني الصادر في 1975/09/26، المناولة الفرعية بشكل عام بمناسبة تطرقه للعقود الواردة على العمل، حيث قرر حق المناول الفرعي في إقامة دعوى مباشرة ضد رب العمل عند امتناع المناولة الأصلي عن دفع مستحقات الأعمال المنجزة. (عزيوز، 2006، ص:03)

مما سبق يتضح لنا أن المناولة في الجزائر خلال هذه الفترة لم تحظى بالأهمية الكافية من قبل السلطات الجزائرية، وكذا عدم وجود سياسة واضحة لها، إضافة لعدن وجود أطر ونصوص قانونية تتعرض للمناولة من كافة جوانبها.

2.2. المرحلة الثانية: للفترة ما بين (1988_2001)

في هذه المرحلة (1988_2001)، ومع بداية سنة 1988، شرعت الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية والقيام بإصلاحات اقتصادية، حيث أعادت الاعتبار للاستثمارات الخاصة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال صدور القانون رقم 88 _ 25 المؤرخ في 1988/07/19، المتعلق بالاستثمار، والذي كان له دور كبير في إعطاء دفع قوي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المؤسسات المناولة، ليعزز بعد ذلك وفي سنة 1991 بقانون الصفقات العمومية الصادر في 1991/11/09، المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم 03/301 الصادر في 2003/09/11، الذي خصص قسم منه للمقاولة الفرعية باعتبارها وسيلة من وسائل تنفيذ المشاريع الكبرى. (بدين، 2012_2013، ص: 266)

ثم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة في 1991/09/11، وفقا لتوصيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، وبمساعدة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة من أجل التمهيد لإعطاء دفعا قويا في مجال إقامة علاقات مناولة، أما بالنسبة لشبكة بورصات المناولة فقد بدأت في العمل سنة 1991 مع إنشاء أول بورصة للمناولة بالجزائر والتي تبعتها ثلاثة فروع أخرى بقسنطينة سنة 1993، ثم وهران سنة 1997، ثم غرداية سنة 1998، وكان الهدف الأساسي لبورصات المناولة هو ضمان توافق الطلب والعرض، وضبط التدفقات في المعلومات بين أصحاب الأوامر الذين يبحثون عن فائض في الطاقة لإنتاجية المتخصصة و المناولين الذين لديهم طاقة إنتاجية غير موظفة في جزء منها. (حداد، 2018، ص: 09)

3.2. المرحلة الثالثة: للفترة ما بين (2001_ حتى الآن)

أما المرحلة الأخيرة فقد لقيت المناولة الصناعية اهتماماً كبيراً من قبل السلطات العليا في البلاد وهذا راجع إلى الاستثمارات الكبيرة، ودخول مؤسسات دولية في قطاع تركيب وتصنيع السيارات في الجزائر كمؤسسات "رونو"، "فولسفاقن" "هيونداي" ومؤسسات تركيب العتاد الفلاحي كالجرارات وآلات الحصاد والبذر وغيرها، جعلت من المؤسسات المناولة الجزائرية على عدم قدرتها للاستجابة لطلبات المؤسسات الآمرة من مستلزمات وقطع الغيار التي تدخل في العملية التصنيعية، وكتفت هذه المؤسسات على الاستيراد الشبه الكلي من المؤسسات الفرعية التابعة لها على المستوى العالمي، وبقيت صناعة المناولة محدودة، أمّا المناولة في مجال الصناعة فهي حديثة النشأة أمّا في مجال الصناعة الميكانيكية فهي لا تتجاوز العشر سنوات، حيث استوردت الجزائر خلال عشرة سنوات حوالي 220 مليار دولار، من المؤسسات المناولة الدولية، ولم يتعدى عدد المؤسسات المناولة 900 مؤسسة أما في مجال المناولة الصناعية تقدر ب 250 مؤسسة مناولة، مما استدعى القائمين على قطاع الصناعة في الجزائر بوضع آليات بدفع هذا القطاع وتشجيع نشاط المناولة خاصة في القطاع الصناعي، وهذا ما تجلى في صدور قانون 17-02 الصادر في 10 جانفي 2018 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمجرد صدور هذا القانون سدّ عدت ثغرات كانت موجود في القانون السابق 01-18 التي أدت إلى ركود وعدم إقبال الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دخول مجال المناولة. (مبسوط، 2018، ص: 09)

كما حددت المادة (02-15-27) بتحسين الاندماج وترقية نشاط المناولة، وأعطت تدابير تحفيزية للمؤسسات المناولة خاصة الجبائية بتقديم الدعم والإعانة والمساعدة المالية من طرف الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع، كما نصّت المادة الثلاثون (30): " تعتبر المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تحظى المناولة بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني " ، كما وردت في الفصل الثاني في المادة الواحد والثلاثون (31)، إنشاء وكالة وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتكلف بتنفيذ إستراتجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تتكفل الوكالة بتنفيذ سياسة الدولة في مجال تطوير المناولة، ومن أجل تطوير قطاع المناولة في الجزائر وحثّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها بتبني إستراتجية المناولة، بمجموعة من الامتيازات لتسهيل عملها ونشاطها وهذا ما حددته المادة (32) بتشجيع الدولة بعنوان تقوية تكامل القدرات الوطنية للمناولة وهي كالأتي: (مبسوط، 2018، ص: 10)

- استبدال الواردات من السلع والخدمات بالإنتاج الوطني؛
- إدراج المصالح العمومية المتعاقدة لبند يلزم الشركاء المتعاقدين الأجانب باللجوء إلى المناولة الوطنية، ضمن عقود توفير الخدمات والدراسات ومتابعة وإنشاء التجهيزات العمومية؛

- إدراج بند تفضيلي ضمن دفاتر شروط المناقصات والاستشارات المتعلقة بالصفقات العمومية الوطنية، لفائدة المتعهدين الذي يلجئون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبالنظر للفوضى التي يعرفها قطاع تركيب السيارات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة صدر قانون الجريدة الرسمية الصادرة في العدد 68 المؤرخة في 23 نوفمبر 2017 ، ينظم و يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط إنتاج المركبات وتركيبها ، وجاءت المادة 02 من القانون الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تحدد فيه مجال تطبيق نشاط تركيب السيارات في الجزائر وكيفية توريد مستلزمات واكسسورات وقطع الغيار من المؤسسات المناولة سواء كانت عن طريق الاستيراد أو اقتنائها من طرف المناولين ، وحثت نفس المادة على نسبة الاندماج في صناعة السيارات عن طريق المناولة المحلية والتصدير إلى الخارج، في حين اشترطت المادة التاسعة (09) ممارسة نشاط إنتاج المركبات وتركيبها من قبل الشركات الأجنبية من أجل الحصول على الاعتماد النهائي ويهدف هذا البند إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة في إنتاج وتصنيع مكونات السيارات، ومن أهم مكونات الملف المطلوب هو إجبارية إرفاق الوثائق المتعلقة ببرنامج تأهيل المناولين المحليين ومرافقة المستثمرين المناولين الجدد، كما حثت المؤسسات الآمرة بتحويل المعارف والمهارات والتكنولوجيا إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة محليا بدل استيراد تلك القطع من الخارج وحددت المادة الرابعة (04) في تحقيق الاندماج بنسبة خمسة عشرة (15) بالمائة في السنة الثالثة من النشاط و أربعون (40) من المائة إلى ستين (60) بالمائة في حدود السنة الخامسة من النشاط، أما المادة السادسة (06) نصت على مؤسسات التي تطلب تركيب السيارات في الجزائر على تقديم الوثائق التي تثبت على المؤسسة الآمرة على ضرورة تأهيل وتعبئة المجهزين والمناولين من أجل الصناعة المحلية للمكونات قطع الغيار والأجزاء، ضمان المساعدة التقنية ونقل المهارة والاستشارة، كما يجر انجاز المشروع بالشراكة مع صانع يتعين أن يكون من مصف عالمي. (مبسوط، 2018، ص ص: 10-11)

كما جاء المرسوم التنفيذي رقم 516-21 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1443الموافق 25 ديسمبر سنة 2021 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعة، من خلال مديرية تطوير الإدماج والمناولة الصناعية، وتكلّف على الخصوص، بما يأتي: (مرسوم تنفيذي، 2021)

- اقتراح وتنفيذ استراتيجيات وسياسات تطوير الإدماج والمناولة الصناعيين على المستوى المحلي؛
- اقتراح كل عمل يهدف إلى تطوير الإدماج والمناولة الصناعيين على المستوى المحلي؛
- ضمان جمع ومعالجة ونشر المعلومات المرتبطة بنشاطات الإدماج والمناولة الصناعيين، وإعداد الحصائل الدورية لتقييمها؛
- تنسيق وضمان متابعة نشاطات بورصات المناولة والشراكة؛

- ضمان أعمال التنسيق القطاعي وما بين القطاعات لتطوير الإدماج والمناولة الصناعيين على المستوى المحلي.

وتشتمل على مديريتين (2) فرعيتين:

أ. المديرية الفرعية لتطوير الإدماج الصناعي المحلي

وتكلّف على الخصوص، بما يأتي:

- تنفيذ البرامج ومخططات الأعمال الرامية لضمان تطوير الإدماج الصناعي المحلي؛
- ضمان جمع ومعالجة ونشر المعلومات المرتبطة بتطوير الإدماج الصناعي المحلي؛
- التقييم الدّوري للنشاطات **المتعلقة** بالإدماج الصناعي المحلي، وإعداد الحصائل المرتبطة بها.

ب. المديرية الفرعية لتطوير المناولة الصناعية

وتكلّف على الخصوص، بما يأتي:

- تنفيذ البرامج ومخططات الأعمال الرامية لضمان تطوير المناولة الصناعية المحلية؛
- ضمان جمع ومعالجة ونشر المعلومات المرتبطة بتطوير نشاطات المناولة الصناعية المحلية؛
- ضمان متابعة نشاطات بورصات المناولة والشراكة؛
- التقييم الدّوري للنشاطات المتعلقة بالمناولة الصناعية المحلية، وإعداد الحصائل المرتبطة بها.

3. دراسة تجربة الجزائر في مجال المناولة الصناعية

لقد أضحت المناولة الصناعية من بين أهم الآليات الحديثة في تنظيم وتحسين استخدام طاقات الشركات الصناعية، مما ينعكس إيجاباً في زيادة كميات الإنتاج، وتوفير مناصب الشغل على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.3. نشاط المناولة الصناعية في الجزائر

لقد انطلقت تجربة المناولة في الجزائر مطلع تسعينيات القرن الماضي، بدعم من «برنامج الأمم المتحدة للتنمية». وتم إنشاء أول بورصة للمناولة بتمويل من «منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية»، ثم إنشاء ثلاث بورصات في شرق وغرب وجنوب البلاد ظلت تشتغل بفضل انخراط 600 مؤسسة صغيرة بها. كما تم إنشاء المجلس الوطني المكلّف بترقية المناولة الذي يسعى لتكثيف نسيج المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دمجها في الأسواق العالمية،و ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل و تنسيق نشاطات

بورصات المناولة والشراكة فيما بينها و تنمية قدرات المشروعات الصغيرة في ميدان المناولة. (منصوري، 2010، ص: 16)

كما تعمل الجزائر على ربط البورصات الجزائرية للمناولة مع نظيراتها في تونس والمغرب، والاتفاق على ميثاق للمناولة بين الدول العربية يحدد مفاهيم المناولة وآليات التعاون، ذلك أنه بالنسبة لبلداننا العربية تعتبر المناولة وسيلة للتنمية الصناعية من خلال: (منصوري، 2010، ص: 17)

- نقل ونشر التكنولوجيا؛
- خلق نسيج صناعي صلب ومتكامل.

كما تعتبر أداة لخلق مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمارات الخارجية والتحفيز على الاستثمارات المحلية وذلك من خلال: (منصوري، 2010، ص: 17)

- دعم الاستثمار في التكنولوجيا الإنتاجية؛
- لاستثمار في مراكز التكوين المتخصص؛
- دعم المقاولات للاستثمار في الجودة ونظم التسيير الحديثة؛
- إحداث مراكز تقنية متخصصة؛
- تشجيع الشراكة الصناعية ونقل التكنولوجيا وتكوين شبكات المقاولات.

2.3. مشاتل ومراكز التسهيل للمؤسسات في الجزائر

تتمثل جهود الجزائر فيما يلي: (منصوري، 2010، ص ص: 17-18)

قررت الحكومة الجزائرية في سنة 2003 إنشاء 14 مشتلة منها عشرة (10) محاضن وأربعة (04) ورشات ربط وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 الصادر بتاريخ 25 فيفري 2003، وتتوخى المشاتل الأهداف الآتية (المادة 03 من المرسوم 03-78):

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي؛
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط،عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

وفي إطار الأهداف المحددة أعلاه تتكلف المشاتل بما يلي (المادة 04 من المرسوم 03-78):

- استقبال واحتضان و مرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة و كذا أصحاب المشاريع؛
- تسيير وإيجار المحلات؛
- تقديم الخدمات؛
- تقديم إرشادات خاصة.

أما عن وظائف ومهام **مراكز التسهيل** فهي عديدة نذكر منها (المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 03-79):

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار؛
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.
- وتسمح هذه المراكز بتوجيه المؤسسات نحو اندماج اكبر في الاقتصاد الوطني والعالمي وذلك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية حول الأسواق المحلية والدولية .

وتهتم مراكز التسهيل بنوعين من المستثمرين:

الصنف الأول: يكون فيه المستثمر صاحب فكرة ولا يملك رأس المال أي "الإنشاء من العدم " أو يملك رأس المال ويحتاج المال ويحتاج إلى توجيه ومرافقة في ميدان النشاط الذي يقوم به.

الصنف الثاني: يكون فيه المستثمر مالك لمؤسسة ويبحث عن معرفة أو إرشادات في التكنولوجيات الجديدة أو كيفية تطوير وسائل الإنتاج أو المنتوج عن طريق تدعيم مادي على شكل اتفاقيات مع مراكز البحث والمخابر.

3.3. واقع النشاط الفعلي للمناولة الصناعية في الجزائر

إن الاهتمام المتأخر للدولة الجزائرية بالمناولة، وكذا ضعف اهتمام المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين بهذا الأسلوب الفعّال والذي يلعب دوراً كبيراً في دفع عجلة التنمية الصناعية، انعكس سلباً على حجم النشاط الفعلي للمناولة الصناعية في الجزائر، فهي تبقى تقتصر حسب إحصائيات (المنظمة العربية للصناعة والتعدين) على مجموعة من المؤسسات التي تمارس نشاطها في المجالات التالية: (المنظمة العربية للصناعة والتعدين)

☒ مجال الميكانيك والمعادن (Mécanique/métallique): ما نسبته حوالي 67,66%؛

- ☒ مجال الكيمياء والصيدلة (Chimie/pharmacie): ما نسبته حوالي 20,83%؛
- ☒ مجال الحديد والتعدين (Sidérurgie/métallurgie): ما نسبة 4,14%؛
- ☒ مجال نشاطات الجلد والبلاستيك والقماش: ما نسبته حوالي 4,17%؛
- ☒ نشاطات مختلفة: ما نسبته 3,17%.

الخاتمة

تناولنا من خلال هذه الورقة البحثية لواقع النشاط الفعلي للمناولة الصناعية في الجزائر، كخيار استراتيجي لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبين لنا أنه ورغم الدور والأهمية البالغة التي يحظى بها هذا الأسلوب على الصعيد الدولي، وخاصة في اقتصاديات الدول المتقدمة، لما يوفره من قدرات هائلة لتحسين وتطوير القدرات الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية، ومن ثمة المساهمة الفعّالة في التنمية الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على الحياة الاجتماعية للأفراد، واندماج تدريجي في الاقتصاد العالمي، إلاّ أن واقع النشاط الفعلي للمناولة الصناعية في الجزائر لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب، رغم النية الواضحة من طرق الدولة الجزائرية لتبني هذه الإستراتيجية، فنشاط المناولة الصناعية في الجزائري لا يزال يعانى من بعض المشاكل والتحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، ومن هذا المنطلق وجب على السلطات الجزائرية اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها التكيف أكثر مع نشاط المناولة من أجل تحقيق معدلات أعلى للنمو وزيادة تنافسية الاقتصاد.

المراجع

- منصوري الزين، (2010)، **آليات دعم و مساندة المشروعات الريادية و المبدعة لتحقيق التنمية، – حالــة الجزائــر –**، الملتقى العلمي الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 12 _13 ماي 2010، ص: 09.
- Alain C.Martinet , Ahmed Silem, (2000) "**lexique de gestion**", Dalloz, Paris, 5 eme édi, p 152.
- علالي فتيحة، فاطمة الزهراء عراب، (2013)، **تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر**، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، ص: 05.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، متاح على الرابط:

https://www.aidmo.org/index.php?lang=en، تاريخ الزيارة: 2023/02/15.

- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 25، الصادرة بتاريخ 02 ماي 2018، المتعلقة بالإعفاءات الجمركية للمؤسسات المناولة في الجزائر، المادة 02، ص: 15
- بن ظافر طلعت، (2000)، **الدليل في المناولة الصناعية**، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، الطبعة الأولى، ص: 10.
- عزيرو سليمة، (2013)، **المناولة الصناعية طريق لتحقيق التنمية الوطنية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد:10، المجلد:01، ، ص ص: 5-7.
- غلاب نعيمة ، زغيب مليكة ، شايب حنان ، (2012)، **مساهمة المقاولة من الباطن في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الخامس والعشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص: 84-85.
- العايب عزيوز، (2006)، **دور التشريعات في تنمية المناولة الصناعية**، المؤتمر العربي لأول للمناولة الصناعية، الجزائر، ص: 03.
- بدبن محمد، (2012_2013)، **المناولة الصناعية كإستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية: دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الصناعية العاملة بالجزائر**، جامعة تلمسان، الجزائر، ص: 266.
- بختة حداد، (2018)، يزيد فدول، **المناولة الصناعية كأسلوب استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص: 09.
- مبسوط هوارية، مبسوط عبد القادر، (2018)، **المناولة الصناعية كإستراتيجية فعالة لتنمية القطاع الصناعي في الجزائر – دراسة حالة تركيب وتصنيع السيارات في الجزائر " مؤسسة رونو"-**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص: 09.
- مبسوط هوارية، مبسوط عبد القادر، (2018)، **المناولة الصناعية كإستراتيجية فعالة لتنمية القطاع الصناعي في الجزائر – دراسة حالة تركيب وتصنيع السيارات في الجزائر " مؤسسة رونو"-**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص: 10.

مبسوط هوارية، مبسوط عبد القادر، (2018)، **المناولة الصناعية كإستراتيجية فعالة لتنمية القطاع الصناعي في الجزائر – دراسة حالة تركيب وتصنيع السيارات في الجزائر " مؤسسة رونو"-**، الملتقى الدولي حول:

إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص ص: 10-11.

- لمرسوم التنفيذي رقم 516-21 المؤرخ في 20جمادى الأولى عام 1443الموافق 25ديسمبر سنة 2021 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعة، وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، الجزائر، متاح على الرابط: https://www.industrie.gov.dz/ddimi/

- منصوري الزين،(2010) ،**آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية – حالة الجزائر**، ملتقى دولي حول: المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص: 16.
- منصوري الزين، (2010)، آليات **دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية – حالة الجزائر**، ملتقى دولي حول: المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص: 17.
- منصوري الزين،(2010)، آليات **دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية – حالة الجزائر**، ملتقى دولي حول: المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص: 17.

منصوري الزين، (2010)، **آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية – حالة الجزائر**، ملتقى دولي حول: المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص: 17-18.